مركز المنصة للتنمية المستدامة
Platform Center for Sustainable Development

2024

تقرير متابعة

تنفيذ الموازنة العامة للدولة للنصف الأول من سنة 2022 مقارنة بالنصف الأول من سنة 2023

www.psdiraq.org info@psdiraq.org 009647731551117

متابعة تنفيذ الموازنة العامة للدولة للنصف الأول من سنة 2022 مقارنة بالنصف الأول من سنة 2023

المقدمة

تعكس الموازنة العامة أولويات الحكومة وتعطي مؤشر عن مدى التزام الحكومة بتنفيذ برنامجها الحكومي، فيما يتعلق بالصحة، الأمن والدفاع، التنمية الاقتصادية، البيئة، التعليم، الرعاية الاجتماعية، توفير وخلق فرص العمل وغيرها، وإن متابعة تنفيذ الموازنة يعد نوعاً من الرقابة على الحكومة سواء كانت هذه الرقابة من قبل مؤسسات حكومية أو غير حكومية.

وتنقسم الموازنة العامة إلى قسمين رئيسيين الأول هو الإيرادات المتوقعة والثاني هو النفقات، وإن الفرق بينهما يسمى العجز أو الفائض، وتجري العادة أن تكون النفقات المتوقعة أكبر من الإيرادات المتوقعة، فينشأ العجز المخطط، والذي تسعى الحكومة إلى تمويله لتغطية كافة نفقاتها.

وفي العراق، يواجه تشريع قانون الموازنة تحديات عديدة، جزء منها سياسية تتعلق بالخلافات السياسية بين الكتل داخل البرلمان، وأخرى بسبب أزمات أمنية وصحية، كما حدث في عام 2014 عند دخول عصابات داعش الارهابية إلى الأراضي العراقية وما حدث أيضاً عام 2020 عند انتشار جائحة كورونا وما لحقهما من انخفاض في أسعار النفط العالمية الذي تمثل إيراداته حوالي (90%) من إيرادات العراق الإجمالية، مما أدى إلى عدم تشريع قانون الموازنة في هذين السنتين.

وعلى الرغم من أن قانون الإدارة المالية ينظم التوقيتات الزمنية لإعداد ومناقشة وتشريع قانون الموازنة قبل نهاية السنة المالية، إلا إن العادة جرت على أن يتأخر إقرارها، فعلي سبيل المثال لا الحصر، قدمت الحكومة مسودة موازنة 2023 بتاريخ 16/3/2023، في حين ينبغي حسب القانون أن تقدم في شهر تشرين الأول من عام 2022، وأقر مجلس النواب قانون الموازنة بتاريخ 11/6/2023، في حين ينبغي أن يتم إقرارها قبل نهاية السنة المالية في 31/12/2022.

وقد أشار قانون الإدارة المالية النافذ في المادة (13-أولاً) بأن في حالة تأخر إقرار الموازنة فإن الصرف يكون بنسبة (1/12) من السنة المالية السابقة، لذا فإن التصرفات المالية للدولة عند تأخر أو عدم إقرار الموازنة هي تصرفات قانونية بحكم القانون.

يعتمد هذا التقرير على البيانات الصادرة عن وزارة المالية الاتحادية، ويسعى إلى إجراء مقارنة بين التصرفات المالية في النصف الأول من سنة 2022 مع النصف الثاني من سنة 2023، بما يعزز المساءلة والمتابعة لتصرفات الدولة المالية وخصوصاً توجهات الإنفاق العام.

إن متابعة تنفيذ الموازنة من قبل المنظمات المعنية والباحثين والمهتمين يعزز المساءلة الشعبية على تصرفات الحكومة المالية، مما يدفع الحكومة نحو التفكير بحصافة عند وضع التقديرات اللازمة لكل قطاع، فضلاً عن توجهها نحو معالجة قضايا مهمة وعاجلة كالفقر والقطاع الصحي وتحسين الخدمات البلدية وغيرها.

1. الإيرادات الفعلية

يقسم هيكل ايرادات الموازنة العامة في العراق إلى قسمين، الأول هو الايرادات الجارية وهو القسم الأهم ويمثل الجزء الأكبر منها، والثاني هو الايرادات الرأسمالية.

- الايرادات الجارية: وهي تمثل كل من الايرادات النفطية والضرائب والرسوم وحصة الخزينة من أرباح القطاع العام والايرادات التحويلية وغيرها وقد بلغ مجموع هذه الايرادات لغاية 30/6/2023 مبلغ قدره (54.2) تريليون دينار (41 مليار دولار).

- الايرادات الرأسمالية: وهي الإيرادات المتولدة من الاستثمارات الحكومية كالقروض والتسهيلات الممنوحة من العراق إلى جهات دولية ومحلية، والأسهم الحكومية في بعض الشركات الأجنبية وغيرها، وهي تمثل جزء صغير من الإيرادات، إذ بلغت كما في 30/6/2023 مبلغ قدره (29) مليار دينار فقط (22 مليون دولار).

جدول (1) الإيرادات الفعلية للفترتين 1/1 لغاية 30/6/2022 و 1/1لغاية 30/6/2023 (ألف دينار)

الايرادات	1/1ولغاية 30/6/2022	1/1ولغاية 30/6/2023	نسبة التغير
الايرادات الجارية	75,603,414,231	54,279,279,356	-%28
الايرادات الرأسمالية	35,914,772	29,060,469	-%19
المجموع	75,639,329,003	54,308,339,825	-%28

ويلاحظ من الجدول أعلاه انخفاض الايرادات خلال سنة 2023 بنسبة (28%) عما كانت عليه في عام 2022 ويعود هذا الى سببين الأول انخفاض معدل أسعار النفط والذي بلغ (94.5) دولار/برميل خلال سنة 2022 مقارنة بـ (77.8) خلال سنة 2023، أما السبب الثاني لانخفاض الايرادات فيعود إلى قيام الحكومة العراقية في شهر شباط/2023 بتعديل سعر صرف الدينار من 1450 دينار مقابل كل دولار إلى 1300 دينار مقابل كل دولار، مما أدى الى انخفاض الايرادات بالدينار العراقي.

2- النفقات الفعلية

بلغت النفقات الفعلية الإجمالية لغاية حزيران 2023 حوالي (47.8) تريليون دينار مقارنة ب (49.1) تريليون دينار في حزيران من عام 2022، وبنسبة انخفاض بلغت (3%)، وتقسم النفقات إلى نوعين رئيسيين:

- الإنفاق في الموازنة الجارية: بلغت المصروفات الفعلية للموازنة الجارية لغاية حزيران 2023 حوالي (41.7) تريليون دينار مقارنة ب (45.3) تريليون دينار في حزيران من عام 2022، وبنسبة انخفاض بلغت (8%)، وتشمل هذه المصروفات المبالغ التي أنفقتها الوزارات والمحافظات على أبواب الإنفاق المختلفة وهي كل من (تعويضات الموظفين، المستلزمات الخدمية، المستلزمات السلعية، صيانة الموجودات، المنح والإعانات والفوائد والمصروفات الأخرى، الالتزامات والمساهمات الخارجية، الرعاية الاجتماعية، النفقات الرأسمالية الجارية، خدمة الدين، البرامج الخاصة) وهي موزعة كالآتي:

جدول رقم (2) توزيع المصروفات الفعلية بحسب التصنيف الاقتصادي للموازنة الجارية للفترة من 1/1 ولغاية 30/6/2023

ابواب النفقات	المبلغ	النسبة
تعويضات الموظفين	21,600,396,947,325	52%
الرعاية الاجتماعية	12,125,071,556,156	29%
المديونية	3,323,992,610,766	8%
المنح والإعانات والفوائد والمصروفات الأخرى	3,165,397,697,490	8%
المستلزمات السلعية	1,040,400,211,119	2%
المستلزمات الخدمية	229,314,229,386	1%
صيانة الموجودات	116,900,557,228	0%
البرامج الخاصة	101,158,537,970	0%
النفقات الرأسمالية الجارية	51,198,759,841	0%
الالتزامات والمساهمات الخارجية	12,165,056,917	0%
المجموع	31,640,906,185	100%

يلاحظ من الشكل أعلاه بأن رواتب الموظفين خلال النصف الأول من عام 2023 تستحوذ على (52%) من المصروفات الجارية الفعلية وبمبلغ (21.6) تريليون دينار تقريباً، تليه الرعاية الاجتماعية بنسبة (29%) وبمبلغ (12) تريليون دينار ويعود سبب هذا الارتفاع في باب الرعاية الاجتماعية إلى رواتب المتقاعدين التي زادت عن (6.7) تريليون دينار تقريباً ورواتب المشمولين بالحماية الاجتماعية التي زادت عن (1.9) تريليون دينار تقريباً، ومصروفات البطاقة التموينية التي زادت عن (3.3) مليار دينار، فضلاً عن مصروفات أخرى تتعلق بالمهجرين والنازحين وغيرها.

واستحوذت المديونية (عدا الفوائد) على نسبة (8%) وبمبلغ زاد عن (3.3) تريليون دينار تقريباً، فيما استحوذت المنح والإعانات والفوائد والمصروفات الأخرى على نسبة (8%) بمبلغ يزيد على (3.1) تريليون وتتركز معظم هذه المصروفات في كل من مجلس الوزراء بنسبة (13%) ووزارات المالية بنسبة (26%) والتربية بنسبة (11%) والداخلية بنسبة (14%) ويوضح الجدول أعلاه الوزارات الأكثر تركزاً بالمصروفات الجارية للفترة من 1/1 ولغاية 30/6/2023

جدول رقم (3) الوزارات الأكثر تركزاً بالمصروفات الجارية (أكثر من 1 ترليون) للفترتين من 1/1-30/6/2022 ومن 1/1-30/6/2023

الوزارة او المؤسسة	2022	2023
وزارة المالية	14,279,530,519,095	10,876,181,030,589
وزارة الداخلية	5,933,659,019,921	5,924,499,982,978
وزارة الدفاع	3,400,364,449,723	3,420,380,762,240
مجلس الورزاء	3,029,184,180,039	3,105,786,025,180
وزارة التربية	1,022,781,014,885	4,609,268,852,326
وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	2,444,605,133,464	2,032,868,137,623

جدول رقم (4) الوزارات والجهات الأقل تركزاً بالمصروفات الجارية (أقل من 30 مليار) للفترتين من 1/1-30/6/2022 ومن 1/1-30/6/2023

الوزراة او المؤسسة	2022	2023
وزارة الهجرة والمهجرين	23,820,547,277	28,876,037,479
وزارة النقل	22,315,660,971	21,540,107,076
وزارة الاتصالات	6,409,462,530	5,798,362,625
مجلس الدولة	2,265,063,491	2,346,179,356
المحكمة الاتحادية العليا	2,261,158,058	2,349,087,003
الهيئة العليا لمراقبة تخصيص الواردات الاتحادية	188,446,924	208,921,320

الإنفاق في الموازنة الاستثمارية

بلغت النفقات الفعلية الاستثمارية لغاية حزيران 2023 حوالي (6) تريليون دينار مقارنة ب (3.8) تريليون دينار في حزيران من عام 2022، وبنسبة ارتفاع بلغت (58%) وتتوزع المصروفات الاستثمارية خلال عام 2023 على أربعة أنواع من الإنفاق:

- الأول الانفاق ضمن المنهاج الاستثماري والذي استحوذ على حوالي (3.6) تريليون دينار بنسبة (60%) من إجمالي الإنفاق الاستثماري

- الثاني الإنفاق الاستثماري على تنمية الأقاليم والذي بلغ حوالي (1.8) تريليون دينار وبنسبة (30%) من إجمالي الانفاق الاستثماري،
- الثالث الإنفاق الاستثماري على البترودولار ضمن المحافظات المنتجة للنفط والذي بلغ حوالي (495) مليار دينار وبنسبة (8%) من إجمالي الإنفاق الاستثماري
- الرابع هو الانفاق الاستثماري ضمن استراتيجية التخفيف من الفقر بمبلغ (42.8) مليار دينار وبنسبة (0.7%) من إجمالي الانفاق الاستثماري.

ويعود سبب ارتفاع الإنفاق الاستثماري خلال سنة 2023 عما كان عليه في سنة 2022 إلى إقرار الموازنة وإطلاق بعض المشاريع الاستثمارية مثل مشاريع بناء المدارس الذي ارتفعت بسببه موازنة مجلس الوزراء من (516) مليار دينار إلى (1.3) تريليون دينار أي بنسبة (140%) كما ارتفعت الموازنة الاستثمارية في وزارة النقل من (51) مليار دينار خلال سنة 2022 إلى (800) مليار خلال سنة 2023، وهكذا الحال بالنسبة لبعض المحافظات مثل محافظة الموصل وبغداد والأنبار التي شهدت إطلاق دفعات العديد من المشاريع الاستثمارية.إن عدم إقرار موازنة عامة خلال سنة 2022 والاعتماد على موازنة 2021 في الصرف أدى الى التأخر في تنفيذ العديد من المشاريع الاستثمارية.

أما قطاعياً فتوزع الإنفاق الاستثماري على خمسة قطاعات أساسية وكما في الشكل الآتي:

جدول (5) توزيع المصروفات الفعلية بحسب التصنيف الاقتصادي للموازنة الاستثمارية للفترة من 1/1 ولغاية 30/6/2023

القطاع	النسبة المئوية
البنى التحتية والخدمات	45
النقل والمواصلات	26
التعليم والتربية	12
الصناعي	11
الزراعي	6

ونلحظ من الشكل أعلاه بأن أن قطاع المباني والخدمات هو الأكثر تركزاً في المصروفات الاستثمارية بمبلغ (2.7) تريليون تقريباً وكان مجلس الوزراء هو الجهة الأكثر إنفاقاً ضمن هذا القطاع بحوالي (748) مليار دينار بسبب انفاق الجهات التابعة له وبالخصوص صندوق إعمار المناطق المحررة من العمليات الارهابية وصندوق إعمار ذي قار يليه محافظة البصرة بمبلغ (477) مليار دينار، وجاء الانفاق الاستثماري على قطاع النقل والاتصالات بالمرتبة الثانية من حيث حجم الانفاق بمبلغ (1.5) تريليون دينار تقريباً وتركز الإنفاق على هذا القطاع في وزارة النقل بمبلغ (800) مليار تقريباً يليها محافظة نينوى بحوالي (147) مليار دينار، أما القطاع الصناعي فجاء بالمرتبة الثالثة وبمبلغ (729) مليار دينار تقريباً يليه القطاع الصناعي بمبلغ (646) مليار دينار والقطاع الزراعي بمبلغ (382) مليار دينار.

- **الإنفاق الاستثماري في المحافظات العراقية (عدا إقليم كوردستان):**

بلغ الانفاق الاستثماري للمحافظات العراقية عدا إقليم كوردستان ومحافظتي صلاح الدين وكركوك اللتان لم ينفقا أي مبلغ على الموازنة الاستثمارية حوالي (2,3) تريليون دينار ويشكل حوالي (38%) من إجمالي الانفاق الاستثماري البالغ (6) تريليون دينار، مقارنة بإجمالي الإنفاق الاستثماري خلال النصف الأول من عام 2022 والذي بلغ (3,8) تريليون وبنسبة ارتفاع بلغت (58%).

جدول (6) توزيع الإنفاق الاستثماري للمحافظات العراقية عدا إقليم كوردستان ومحافظتي صلاح الدين وكركوك خلال النصف الأول من سنة 2023

المحافظة	التخصيص
البصرة	662,255,527,008
نينوى	289,372,709,382
كربلاء	202,613,655,503
بغداد	196,826,922,001
الانبار	189,342,529,770
ذي قار	178,099,550,232
واسط	134,993,390,549
النجف	111,688,585,700
ميسان	90,482,076,232
ديالى	78,463,186,593
المثنى	69,936,973,807
الديوانية	51,386,568,033
بابل	30,501,030,719

- **نسب التنفيذ**

أشارت احكام المادة (13- أولاً) من قانون الإدارة المالية رقم (6) لسنة 2019 بأن في حالة تأخر إقرار الموازنة فإن الصرف يكون بنسبة (1/12) فما دون من إجمالي المصروفات الفعلية للسنة السابقة بعد استبعاد المصروفات غير المتكررة وعلى أساس شهري ولحين إقرار الموازنة، لذا ولعدم إقرار الموازنة العامة لسنة 2022 فإننا سنعتمد في التحليل المصروفات الفعلية لسنة 2021 كأساس للصرف في سنة 2022، ولتأخر إقرار الموازنة لسنة 2023 خلال فترة بيانات التقرير فإننا سنعتمد المصروفات الفعلية لسنة 2022 كأساس للصرف في سنة 2023.

أولاً. نسب التنفيذ في الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة:

جدول (7) تنفيذ الموازنة للوزارات والجهات غير مرتبطة بوزارة للفترتين من 1/1 – 30/6/2022 و من 1/1/ - 30/6/2023(ألف دينار)

الوزارة أو الجهة	إجمالي التخصيص لعام 2022 (1) الف دينار	المصروف لغاية حزيران 2022 (2) الف دينار	نسبة التنفيذ (3) = (2)/(1)	إجمالي التخصيص لعام 2023 (4) الف دينار	المصروف لغاية حزيران 2023(5) الف دينار	نسبة التنفيذ (6)= (5)/(4)	نسبة التغير حزيران 2022 وحزيران 2023(7)= (5)-(2)/(2)
مجلس النواب	496,006,230	261,103,524	0.53	828,233,037	267,937,090	0.32	0.03
رئاسة الجمهورية	51,897,221	23,367,520	0.45	100,243,663	25,827,440	0.26	0.11
مجلس الوزراء	6,212,596,090	3,545,265,071	0.57	10,309,638,874	4,358,081,567	0.42	0.23
وزارة الخارجية	238,336,102	79,962,076	0.34	837,318,177	76,580,991	0.09	-0.04
وزارة المالية	24,745,170,531	14,279,853,653	0.58	39,204,615,207	10,886,294,548	0.28	-0.24
وزارة الداخلية	12,105,237,744	5,953,003,654	0.49	13,887,487,961	5,928,311,196	0.43	0.00
وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	4,006,076,183	2,444,605,133	0.61	6,020,593,244	2,032,868,138	0.34	-0.17
وزارة الصحة والبيئة	2,877,199,079	1,094,719,380	0.38	10,015,200,838	2,896,015,360	0.29	1.65
وزارة الدفاع	6,909,786,714	3,400,364,450	0.49	9,763,710,625	3,420,380,762	0.35	0.01
وزارة العدل	984,855,763	487,371,632	0.49	1,000,096,457	339,736,610	0.34	-0.30
وزارة التربية	2,149,357,031	1,045,846,675	0.49	11,896,363,654	4,684,341,574	0.39	3.48
وزارة الشباب والرياضة	131,427,128	87,919,030	0.67	193,927,316	49,191,158	0.25	-0.44
وزارة التجارة	4,026,989,249	2,971,698,031	0.74	7,236,985,696	3,383,358,721	0.47	0.14
وزارة الثقافة	130,164,309	56,146,814	0.43	227,792,936	52,892,511	0.23	-0.06
وزارة النقل	592,825,390	74,189,633	0.13	2,834,067,429	822,145,217	0.29	10.08
وزارة الاعمار والاسكان والبلديات	908,487,975	589,054,358	0.65	4,960,260,936	481,360,478	0.10	-0.18
وزارة الزراعة	142,569,479	70,340,475	0.49	1,938,129,910	69,452,202	0.04	-0.01
وزارة الموارد المائية	549,817,353	172,559,324	0.31	1,042,616,278	524,611,606	0.50	2.04
وزارة النفط	9,189,395,676	764,893,422	0.08	23,287,261,007	728,515,301	0.03	-0.05

الوزارة او الجهة	تخصيص 2022	المصروف (حزيران 2022)	نسبة التنفيذ	تخصيص 2023	المصروف (حزيران 2023)	نسبة التنفيذ	نسبة التغير بينهما
وزارة التخطيط	64,357,147	23,414,151	0.36	7,370,855,675	28,163,211	0.00	0.20
وزارة الصناعة والمعادن	1,168,216,376	449,236,846	0.38	1,120,766,089	480,120,161	0.43	0.07
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	2,311,005,030	1,143,586,029	0.49	3,160,212,068	1,138,000,810	0.36	0.00
وزارة الكهرباء	5,851,425,371	1,293,586,773	0.22	15,500,775,915	1,346,986,753	0.09	0.04
وزارة الاتصالات	13,766,741	6,409,462	0.47	153,818,374	5,798,363	0.04	-0.10
وزارة المهجرين والمهاجرين	84,534,416	23,820,547	0.28	356,550,092	28,876,037	0.08	0.21
حكومة إقليم كردستان	1,003,000,000	400,000,000	0.40	16,497,871,089	0	0.00	-1.00
مجلس الدولة	5,902,360	2,265,063	0.38	8,467,829	2,346,179	0.28	0.04
مجلس القضاء الاعلى	424,767,142	202,154,076	0.48	714,886,347	202,820,680	0.28	0.00
المحكمة الاتحادية العليا	5,461,744	2,261,158	0.41	15,153,950	2,349,087	0.16	0.04
هيأة مراقبة تخصيص الواردات	1,327,736	188,446,924	141.93	4,490,177	208,921	0.05	-1.00
المجموع	87,381,959,310	41,137,444,884	0.47	190,488,390,850	44,263,572,672	0.23	0.08

وبلغ المصروف الفعلي الاستثماري خلال النصف الأول من سنة 2022 للوزارات والجهات أعلاه حوالي (3,8) تريليون دينار، وكان مجلس الوزراء والجهات التابعة له الأكثر صرفاً على الموازنة الاستثمارية بمبلغ (596) مليار دينار تليه وزارة الاعمار والاسكان والبلديات العامة بحوالي (466) مليار دينار في حين هناك وزارات وجهات لم تصرف أي مبلغ على الموازنة الاستثمارية منها وزارة الدفاع والاتصالات والمهجرين والمهاجرين وجهات أخرى.

وبلغ المصروف الفعلي الاستثماري خلال النصف الأول من سنة 2023 للوزارات والجهات أعلاه حوالي (6,4) تريليون دينار، وكان مجلس الوزراء والجهات التابعة له الأكثر صرفاً على الموازنة الاستثمارية بمبلغ (1,2) تريليون دينار تليه وزارة النقل بمبلغ (800) مليار دينار في حين هناك وزارات وجهات لم تصرف أي مبلغ على الموازنة الاستثمارية منها وزارة الدفاع والعمل والشؤون الاجتماعية والاتصالات وجهات أخرى.

ويعود سبب انخفاض نسبة التنفيذ الإجمالية خلال النصف الأول من عام 2023 إلى تأخر إقرار الموازنة واعتماد المؤسسات الحكومية على الصرف بنسبة (1/12) من مصروفات سنة 2022، مع استبعاد تخصيصات المصروفات غير المتكررة، ويتوقع ارتفاع نسبة التنفيذ بشكل أكبر خلال النصف الثاني من عام 2023.

ثانياً. نسب التنفيذ في المحافظات:

جدول (8) تنفيذ الموازنة للمحافظات للفترتين من 1/1 -30/6/2022 ومن 1/1- 30/6/2023 (ألف دينار) (عدا محافظة كركوك)

المحافظة	إجمالي التخصيص لعام 2022 (1)	المصروف لغاية حزيران 2022 (2) ألف دينار	نسبة التنفيذ (3) = (2)/(1)	إجمالي التخصيص لعام 2023 (4)	المصروف لغاية حزيران 2023(5)	نسبة التنفيذ (6)=(4)/(5)	نسبة التغير حزيران 2022 وحزيران 2023(7)=(5)-(2)/(2)
محافظة البصرة	2,219,153,193	1,300,316,412	0.59	2,148,723,775	805,067,502	0.37	-0.38
محافظة نينوى	401,588,681	87,988,428	0.22	604,074,518	371,537,549	0.62	3.22
محافظة بغداد	3,172,584,900	1,572,019,228	0.50	719,144,663	268,066,820	0.37	-0.83
محافظة ذي قار	1,274,487,390	596,451,978	0.47	360,824,468	240,040,669	0.67	-0.60
محافظة ديالى	1,043,804,630	505,528,813	0.48	286,692,042	135,931,698	0.47	-0.73
محافظة بابل	1,298,780,954	660,302,082	0.51	478,601,981	114,305,535	0.24	-0.83
محافظة الأنبار	819,504,460	558,479,271	0.68	436,305,485	323,353,294	0.74	-0.42
محافظة ميسان	576,669,596	295,566,304	0.51	421,284,961	125,061,601	0.30	-0.58
محافظة واسط	812,312,086	450,576,538	0.55	285,619,651	187,686,409	0.66	-0.58
محافظة النجف	923,929,840	448,636,182	0.49	217,828,280	166,665,879	0.77	-0.63
محافظة الديوانية	889,638,876	479,429,943	0.54	282,831,267	110,169,732	0.39	-0.77
محافظة المثنى	455,373,808	240,213,254	0.53	162,955,844	102,768,667	0.63	-0.57
محافظة كربلاء	797,271,002	463,367,550	0.58	195,871,433	251,731,884	1.29	-0.46
محافظة صلاح الدين	247,526,110	37,807,008	0.15	323,662,377	53,276,227	0.16	0.41
المجموع	14,932,625,526	7,696,682,991	0.52	6,924,420,745	3,255,663,466	0.47	-0.58

وحققت محافظة الأنبار أعلى نسبة تنفيذ خلال سنة 2022 بنسبة (68%) تليها محافظة البصرة بنسبة (59%) فيما كانت محافظة صلاح الدين هي المحافظة الأقل تنفيذاً لموازنتها بنسبة (15%) فقط.

وبناءً على البيانات أعلاه والصادرة عن وزارة المالية العراقية نلاحظ إن محافظة كربلاء أنفقت خلال النصف الأول من عام 2023 بأكثر مما مخصص لها، إذ بلغت نسبة التنفيذ (129%) ولم يتسنى لنا معرفة أسباب ذلك. تلتها محافظة النجف الأشرف بنسبة تنفيذ بلغت (77%) فيما كانت محافظة صلاح الدين هي الموازنة الأقل تنفيذاً للموازنة بنسبة (16%).

شكل (1) المصروف الاستثماري الفعلي للمحافظات خلال النصف الأول من عام 2023

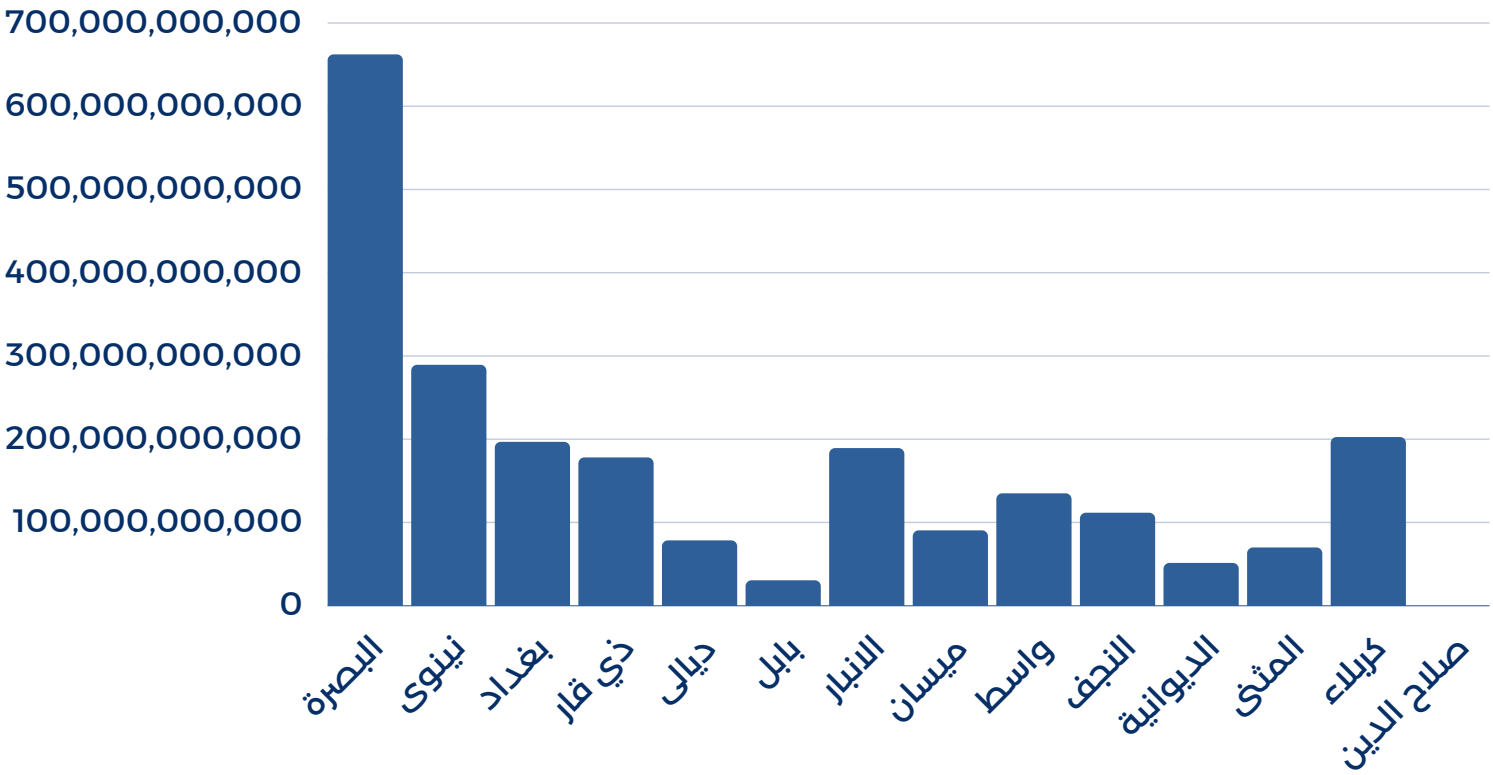

وبلغت إجمالي المصروفات الاستثمارية خلال النصف الأول من عام 2023 مبلغ (2,3) ترليون دينار وكانت محافظتي البصرة ونينوى الاعلى انفاقاً في حين لم تنفق محافظة صلاح الدين أي مبلغ على الموازنة الاستثمارية.

3.العجز أو الفائض

يظهر العجز عند زيادة النفقات العامة للدولة على إيراداتها، في حين يظهر الفائض عند زيادة الإيرادات العامة للدولة على نفقاتها وقد حقق النصف الأول من عام 2022 فائضاً بمبلغ (11,4) تريليون دينار، في حين حق النصف الأول من عام 2023 فائضاً أيضاً بمبلغ (4,6) تريليون وهو أقل عن النصف الأول من السنة السابقة بنسبة (60%).

جدول (9) الايرادات الفعلية والنفقات الفعلية والعجز والفائض للفترتين 1/1 - 30/6/2022 و 1/1- 30/6/2023 (ألف دينار)

الايرادات الفعلية لغاية 30/6/2022	النفقات الفعلية لغاية 30/6/2022	العجز او الفائض	الايرادات الفعلية لغاية 30/6/2023	النفقات الفعلية لغاية 30/6/2023	العجز او الفائض
75,639,329,003	45,382,639,257	30,256,689,746	54,308,339,824	47,800,621,652	6,507,718,172

وحقق النصف الأول من عامي 2022 و 2023 فائضاً بسبب ارتفاع الايرادات النفطية وبالخصوص خلال عام 2022، مما دفع الحكومة ومجلس النواب الى اقتراح وتشريع قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية رقم (2) لسنة 2022 والذي كان أشبه بموازنة تكميلية، إذ لم تقر موازنة في عام 2022.

الخاتمة

استنادًا إلى البيانات والتحليل المقدم في هذا التقرير، يمكن تحديدعدة نتائج رئيسية وملاحظات بخصوص المشهد المالي في العراق خلال النصف الأول من عامي 2022 و 2023. تلك النتائج تسلط الضوء على أداء البلاد المالي، والإنفاق على الاستثمارات، والعجز أو الفائض في الميزانية، والتحديات العامة التي تواجهها مختلف الجهات الحكومية والمحافظات.

- إن الإنفاق على الاستثمارات يعد من النقاط المهمة المسلط عليها في هذا التقرير، حيث بلغت النفقات على الاستثمارات في النصف الأول من عام 2022 حوالي 2.9 مليار دولار، مع تصدر مجلس الوزراء والجهات المرتبطة به قائمة المنفقين الأعلى. ومع ذلك، لم تخصص بعض الوزارات والجهات أي أموال لميزانياتها الاستثمارية. في النصف الأول من عام 2023، ارتفعت النفقات على الاستثمارات بشكل كبير إلى حوالي 4.8 مليار دولار، مع نمط مماثل من الإنفاق العالي من قبل مجلس الوزراء ووزارة النقل. يُعزى هذا الارتفاع الكبير بشكل كبير إلى تأخير موافقة الميزانية والاعتماد على معدل الإنفاق بنسبة 1/12 من الميزانية لعام 2022، باستثناء التخصيصات غير الدورية.

- تحليل معدلات تنفيذ المحافظات كشف عن اختلافات في كفاءة الإنفاق. في عام 2022، حققت محافظة الأنبار أعلى معدل تنفيذ بنسبة 68٪، تلتها محافظة البصرة بنسبة 59٪، في حين سجلت محافظة صلاح الدين أدنى معدل بنسبة 15٪ فقط. في النصف الأول من عام 2023، تجاوزت محافظة كربلاء تخصيصها بنسبة تنفيذ بلغت 129٪، بينما سجلت محافظة النجف نسبة تنفيذ بلغت 77٪، وظلت محافظة صلاح الدين في النهاية الأدنى مع نسبة تنفيذ بلغت 16٪. تؤكد هذه الأرقام الفروقات في تنفيذ الميزانية وكفاءة الإنفاق بين مختلف المحافظات.
- العجز والفائض في الميزانية: أشار التقرير إلى أن العراق شهد فائضًا في الميزانية في الربع الأول من كلا عامي 2022 و 2023، ويرجع ذلك إلى ارتفاع إيرادات النفط، مما أدى إلى صدور قانون الدعم الإضافي في عام 2022. ومع ذلك، كان الفائض في الربع الأول من عام 2023 أقل بكثير مقارنة بالعام السابق، مما يشير إلى انخفاض بنسبة 60٪.
- تأثير تأخير الميزانية: كانت أحد العوامل الحرجة التي أثرت على أداء العراق المالي هو تأخير الموافقة على الميزانية، مما أدى إلى انخفاض الإنفاق وتأثيره في النصف الأول من عام 2023. أجبر التأخير المؤسسات الحكومية على الاعتماد على معدل الإنفاق بنسبة 1/12 من ميزانية عام 2022، باستثناء التخصيصات غير المتكررة. من المتوقع أن يتحسن معدل التنفيذ في النصف الثاني من عام 2023، مع الموافقة على ميزانية عام 2023 وبدء المشاريع الحكومية المحددة في أولوياتها.

وفي الختام، كان غياب ميزانية عام 2022 له تأثير تتابعي على أداء العراق المالي في عام 2023، خاصة فيما يتعلق بالإنفاق على الاستثمارات. يؤكد التقرير أيضًا على الفروقات في كفاءة الإنفاق بين الجهات الحكومية والمحافظات. إن الموافقة الفورية على الميزانيات والتخصيص والاستخدام الفعال للموارد أمور أساسية لمعالجة هذه القضايا وضمان التنفيذ الفعال لخطط العراق المالية. من المتوقع أن يقدم تحليل النصف الثاني من عام 2023 مزيدًا من الرؤى حول أداء الحكومة المالي والتزامها بأهداف التنمية الخاصة به

مركز المنصة للتنمية المستدامة
Platform Center for Sustainable Development

Your journey in policy work starts with us

Contact

Platform Center for Sustainable Development
929, 25, 10 Karada, Baghdad, Iraq
+9647731551117

www.psdiraq.org
info@psdiraq.org
@psdiraq